جمال حسن

انحسار العالم

من نظرة واحدة للعالم يبدو لنا في حالة انحسار. ليس العالم تحديداً، بل الحضارة التي نعيش فيها، الحداثة وما بعد الحداثة. تقوم على كسر الحواجز بين البلدان،مفتونة بقيم ذات رنين جذاب. الحريات،التعايش ونبذ العنصرية،وإن كانت تلك شعارات تشكل بعداً إنسانياً يوتوبيا نتطلع إليه،فإن الحداثة ساهمت في انفتاح العالم على بعضه. إلا أن تلك القيم التي اتسم بها عصرنا وحضارته، تواجه محنة التراجع، حيث صارت تنشأ عوامل تقوض كل تلك العوامل التي ساعدت على إنشاء هذه القيم. ومع انتشار أمراض فتاكة مثل الايبولا، وهو فيروس ينتشر حتى عن طريق ملامسة الجلد، وأوبئة لم يتمكن العلماء من اكتشاف أمصال خاصة بها أو أدوية. عوامل كثيرة إضافة للأوبئة، كانتشار الإرهاب، ونشوء التطرف والصراعات والفقر سيقوض من حرية التنقل. وقد يكون كذلك عاملاً في ازدهار صناعة اقتصادية خطيرة، بدأت تتشكل في مناطق النزاعات، وهو اقتصاد الأمن أو الحروب.

فالعوامل التي ساهمت في ازدهارا عصرنا، مبنية كذلك على قيم. لم يشهد العالم مسبقاً هذا الحد من إلغاء الحواجز، وحركة التنقل بين البلدان. سأستعير مقولة للمؤرخ الانجليزي اريك هوبزباوم، من كتابه "عصر الرأسمالية" قال: لم يحدث أن صغر العالم كما هو اليوم، وفي الوقت نفسه أن صار أكثر اتساعاً على ماهو عليه اليوم. وهو يصف كيف صار عليه العالم في القرن التاسع عشر، أي منذ عام 1830 حتى 1848م. وهو يصف كيف قصرت المسافات عما كان في السابق، نتيجة اكتشاف الآلة البخارية، وكذلك ظهور القطار وتوسع شبكة السكة الحديد. وهو ما سهل حركة السفر والهجرة، والنقل، وكذلك تبادل المعلومات.

يشهد العالم اليوم ازدهاراً لحركة النقل والسفر، خصوصاً مع تطور صناعة الطيران والسفر. وأدى هذا التقارب غير المسبوق إلى سرعة نقل المعلومات، وتدفقها. وصار من العوامل الجذابة للازدهار. هي ذلك الاتساع في كسر الحواجز، وحركة دمج الاقتصاد الكوني ببعضه. قال دايسي عام1905م: "لقد غدا الاندماج، تدريجياً، روح الأنساق التجارية الحديثة". وغدت التجارة الحرة، بحسب هوبزباوم، أمراً لا يمكن الاستغناء عنه لأنها تسمح للمنتجين فيما وراء البحار والمصنعين البريطانيين بتبادل المنتجات. وهو يقصد بداية القرن العشرين.

لكل عصر قيمه الخاصة به، والأخلاق تتغير بتبدل العصور. ومع أن القيم نتاج أفكار وتنظيرات كبرى، غير أنها تتشكل ضمن نسيج مصالح. فكما كانت العبودية أو الرق تسمح بها أخلاقيات العصور الماضية، لأن الاقتصاد الإقطاعي يحتاج إلى العبيد، لكن مع ظهور الآلة والاقتصاد الرأسمالي والصناعي صار الرق محرماً، وتجرمه، بل أن بريطانيا الدولة العظمى آنذاك كانت تطارد تجار العبيد وتعاملهم كخارجين عن القانون. وأنتج الاقتصاد الصناعي ومصالحه قيم أخرى.

مع ذلك، فالحضارات أيضا تنتج عوامل تقويضها منذ البداية، وهذا لا يعني أننا سنشهد في عصرنا مرحلة غسق الرأسمالية. لكن تتشكل قيم جديدة. فكما كان الاندماج التجاري، وولادة صناعة التنقل والحركة عاملاً لتطور الاقتصاديات، إلا أن مخاوف في عالم مليء بالأوبئة والفوضى والاضطراب، اتساع مناطق النزاع، سيخلق محاذير تنتجها الدول المسيطرة، وهو تقويض حركة الهجرة بما تخلقه من مشاكل على الصعيد الداخلي. حيث بدأت أصوات يمينية في أوروبا وأمريكا تنادي بطرد المهاجرين. مرض ايبولا يظهر في دول إفريقيا، لذا ستنتعش قيم الانغلاق، خصوصاً في المجتمع الرأسمالي الغربي، بسبب تلك المحاذير. حيث ستتشكل سياسات تعزل المناخ الآمن لبلدان مستقرة عن عالم يتسم بالاضطراب، يمكنه تصدير الجماعات المسلحة والإرهاب. وكذلك تصدر المهاجرين الذين يشكلون عبئاً اقتصادياً على الدول.

كما أنها أيضا مخاوف مجتمعات من تفشي ظواهر يحملها معهم المهاجرون من بلدانهم. ففي السويد بدأ اليمين يلقى قبولا لدى المجتمعات بسبب اضطلاع بعض المهاجرين ببعض الأعمال غير المشروعة. وهي ذريعة يتخذها الشوفينيون، كما في الولايات المتحدة، ينساقون في خطاب حاد ضد المهاجرين القادمين من المكسيك حيث تشكل إحدى مناطق تصدير الجريمة خصوصاً في مجال المخدرات، حيث تشكل الفاقة والفقر واحدة من عوامل انتعاش ظواهر الجريمة والتطرف. لكن ما نراه اليوم عالم يغط في العنف بصورة خطيرة. عالم تتفشى فيه ظاهرة الدولة الفاشلة. مجتمعات تنخرط في العنف الطائفي وفي النزاعات العرقية والقبلية. عوامل تجعلنا نرى حضارة في الغسق.

د. أحمد حمود المخلافي

الثورة.. مفهوم ومنهج..(*)

الثورةظاهرة تاريخية.. فقد كانت أول ثورة تحررية في العالم هي (ثورة أوتوحيجال)، في جنوب بلاد النهرين (العراق القديم)، في حوالي منتصف الألف الخامس قبل الميلاد، قام بها (السومريون) الذين يعتقد أن أصولهم ترجع إلى اليمن..

والثورة أيضاً، ظاهرة اجتماعية، لأنها ترتبط بجوانب حياة الإنسان كلها..

وبالرغم من أنه ليس للثورة مفهوم محدد متفق عليه.. لكنها تعني -بشكل عام- تغييراً كبيراً مفاجئاً في أوضاع قائمة.. يسفر عن أوضاع جديدة، لم يسبق أن يكن هناك عهد بها..

وتستمد الثورات أهميتها من اتساع مداها وعمق محتواها وشموليتها لأغلب طبقات وفئات المجتمع.. لذلك كانت الثورات التي افضت إلى تغييرات سياسية واجتماعية واضحة هي الأوفر شهرة والأكثر تداولاً بين المؤرخين وغيرهم من المثقفين..

ومن أمثلة هذه الثورات:

-1 الثورة الفرنسية (1789).
-2 الثورة الروسية (1917).
-3 الثورة الإيرانية (1979).

وهناك ثورات (خاصة) أي لم تضم كل عناصر المجتمع وطبقاته.. واقتصرت على بعض منها.. مثل:

-1 ثورة العبيد (سبارتاكوس) في روما، في القرن الأول قبل الميلاد.
-2 ثورة الزنج، في بطائح العراق، في القرن الثالث الهجري/ التاسع الميلادي.
-3 ثورة الفلاحين في ألمانيا، في القرن السادس عشر.

وهناك نوع آخر من الثورات لم تنبثق في سياق (سياسي/ اجتماعي)، وإن كانت لها صلات تأثير وتأثر بهذا السياق، مثل:

-1 اختراع الزراعة في مرحلة ما قبل التاريخ (العصور الحجرية).
-2 اختراع الكتابة في بداية التاريخ (الألف الرابعة) قبل الميلاد.
-3 الكشوف الجغرافية في العصر الحديث.
-4 الإصلاح الديني والإصلاح الديني المضاد.
-5 الثورة الصناعية.
-6 الثورة الثقافية.
-7 الثورة التقنية المعلوماتية (التكنولوجية) في عصرنا الراهن.

وقد كانت الثورة عبر العصور شغلاً للعديد من المفكرين في مجالات عدة، بينها التاريخ، ومنهم من تخصص فيها كـ (حنة أرنت).. ودار جولها سجالاً بين المفكرين في إطار الحضارة الغربية.. فمن هؤلاء من يرى في الثورة ضرورة للتقدم الإنساني (ماركس)، ومنهم من يراها سلوكاً يصدر عن سيكولوجية الغوغاء، وهي سيكولوجية تشبه في تكوينها العقلية البدائية (نيشتيه)..

ومن مفكرينا من قال بحق الثورة، ومنهم من جانبه (الإمام الغزالي)..

ونظراً لكون الثورة ظاهرة إنسانية اجتماعية عرفتها البشرية منذ ما قبل التاريخ.. ونتج عنها تغيير في البناء السياسي والاجتماعي.. وبرزت على إثرها قوى اجتماعية وثورات أخرى.. وقد تتكرر إذا ما دعت الظروف إلى ذلك.. فهل يمكن اكتشاف القانون العلمي لها؟

الحقيقة هي أن أول مشكلة تصادفنا عند صياغة قانون علمي للثورة هي إشكالية تعريف الثورة ذاتها ضمن البحث عن تراكميتها الكمية.. وتبدو المشكلة واضحة عندما تطلق جماعة ما على نفسها (ثورة) أو عندما يستولي فرد على السلطة مدعياً أن ما قام به (ثورة).. وما يحدث من خلط واضح لدى الباحثين بين (الثورة) علمياً، وبين حركات أخرى كالانتفاضة، أو الهبة، أو التمرد، أو العصيان، الخ..

ومع ذلك فإن التعريف المعجمي للثورة يساعدنا على اكتشاف القانون العلمي لها.. فالمصطلح (Revolution) مشتق من فرنسية العصور الوسطى (Revolutio)، ومن الأصل اللاتيني (Revolver)، بمعنى (الاستدارة في الاتجاه)..

وتتفق المعاجم الغربية على تعريف الثورة بأنها تغير فجائي وأساسي وتام، وتغيير جوهري في النظام السياسي يتلخص في الإطاحة بحكومة قائمة، وإقامة حكومة من المحكومين..

وفي لغتنا، يعرف (المعجم الوسيط) [الصادر من مجمع اللغة العربية في مصر، سنة 1960] الثورة بأنها: تغيير أساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية، يقوم به الشعب في دولة ما.. ولكنه يضع أمام التعريف، وبين قوسين كلمة (محدثة)..

ولم ترد الكلمة بهذا المعنى الاصطلاحي في المعاجم العربية السابقة.. ففي القرآن تأتي كلمة (ثور) بتشديد الواو: بمعنى بحث عن علمه.. وفي (المختار الصحاح) تأتي كلمة (ثور) بتشديد الواو: ثور فلان الشر تثويراً: أي هيجه وأظهره.. وفي (المصباح المنير) كلمة أثاروا الأرض: أي عمروها بالفلاحة والزراعة.

والخلاصة أن الثورة هي عملية الوصول إلى السلطة وتغيير البناء الاقتصادي-الاجتماعي القائم في المجتمع وإقامة علاقات اجتماعية جديدة.. ولكن ما هو القانون العلمي للثورة؟

يمكن اكتشاف هذا القانون من واقع دراسة عينة من الثورات السياسية الاجتماعية الكبرى التي قامت في التاريخ الحديث، بحثاً عن التراكمات الكمية التي أدت إلى التغير الكيفي (النوعي).. وهذه الثورات هي:

-1 الثورة الفرنسية (1789).
-2 الثورة الروسية (1917).
-3 الثورة الصينية (1949).
-4 الثورة المصرية (1952).
-5 ثورات أميركا اللاتينية (الجنوبية): بوليفيا (1952).. كوستاريكا (1953).. كوبا (1959).. وجواتيمالا (1964).

ونحدد من متابعة حركة هذه الثورات (من حيث الأسباب والتنظيم والحدوث والنتائج) التراكمات الكمية المطلوب توفرها لبلورة الثورة، والتي نلخصها في الشروط الخمسة الآتية:

-1 وجود تناقض اجتماعي- سياسي بين السلطة القائمة وبين المحكومين.. كأن تكون هناك مشكلة اجتماعية حادة بسبب عدم التوازن بين الأجور والأسعار.. أو بسبب احتكار صفوة اجتماعية معينة للحكم وتنحية صفوات اجتماعية أخرى.. ومن ثم نشوب الصراع بمختلف أشكاله وحسب مقتضى الحال.

-2 عجز السلطة الحاكمة عن حل التناقض القائم.. وتسعى للاحتفاظ بزمام الأمور في يدها عن طريق إرضاء مختلف الأطراف.. ونقل التناقض إلى القوى المتنافسة معها.. فتحاول استقطاب قوة ضد قوة.. أو تصفية أخرى.. أو اختراق قوة ثالثة، وهكذا.. وتقديم تنازلات هنا وهناك.. فلا تنجح.. بل تزداد الأمور سوءاً.. لأن الحلول الوسطى لا تقدم أي حلول على الإطلاق (حسب جون ستيورات مل).

-3 وجود جماعة سياسية سرية أو علنية (حزب/ جبهة) تسعى لحل التناقض القائم لصالحها، وفق ما تعبر عنه من مصالح القوى المشاركة.

-4 جموع الناس تتطلع إلى التغيير وتنتظره يأساً من الوضع القائم.. أو ما يعبر عنه بشرط توفر حالة الثورة في المجتمع.

-5 اختيار اللحظة المناسبة، أو الظرف المواتي المحسوب بدقة للاستيلاء على السلطة.. وهذا يعني أن القيام بالعمل قبل اللحظة المناسبة المحددة يؤدي إلى إجهاض الثورة.. والتأخر عن اللحظة المناسبة يفوت الفرصة لنجاحها.

فإذا توفرت هذه الشروط الكمية في مجتمع حالة الثورة.. تقع الثورة حتماً ولابد.. أما إذا لم يتوافر شرط أو شرطان فهذا يعني ان تراكمات الحالة لم تكتمل بعد.. أما إذا فشل الثوار في الاستيلاء على السلطة، وتم اعتقالهم وتصفيتهم، فلا يجوز وصف ما قاموا به بـ(الثورة)، نظراً لأن الثورة تقاس بالأهداف المحققة..

هذا هو القانون العلمي المستخلص للثورة، والذي يجب أن يستخدمه الباحثون في دراسة الثورات..

وفي هذا الصدد ينبغي التفريق بين ثورة التحرر الوطني من الاحتلال الأجنبي.. أو ثورة التحرر الاجتماعي..

فثورة التحرر الوطني أو الاستقلال: هي أقرب إلى الانقلاب، لأن الذي يقودها عادة صفوة اجتماعية طبقية، تتسلم مقاليد الأمور بعد النجاح في التخلص من الاحتلال، ولكنها لا تقوم بأي تغيير اجتماعي-سياسي لصالح الطبقة الوسطى، أو لصالح العمال والفلاحين.. بل تحرص من خلال احتفاظها بآلية تشريع على المحافظة على مكاسبها.. فتفتح بذلك الباب لثورة التحرر الاجتماعي.

نختتم بالقول إننا نؤكد على العلم في الظاهرة الاجتماعية.. ونعني البحث عن علاقات الأشياء والجزئيات بعضها ببعض وترابطها، من أجل تحديد التراكمات الكمية المطلوبة.

عناصر الشر المرافقة للثورة

الثورة حلم للجميع.. وحقيقة ينتظرونها.. ولكن على الرغم من الأهداف والغايات النبيلة التي تقف وراء انفجار الثورة.. إلا أنها لا تخلو من عنصر شيطاني مدمر.. فإذا لم يتم إحباطه سرعان ما تتحقق خيانة هذه المبادئ السامية.. وبالتالي تتحول الثورة إلى عبودية.. ففي الثورة يرغب الإنسان في أن يحرر نفسه كلية من الاستبداد والديكتاتورية.. ومن كل الأوثان والمقدسات الزائفة الكاذبة.. لكنه سرعان ما يخلق أوثاناً زائفة ومقدسات كاذبة جديدة.. بل إن الثورة نفسها قد تتشخصن وتكتسب وجوداً حياً مستقلاً يقف في مواجهة مصير الشعب.. فيحدث أن تختفي الذاكرة كلية خلال الثورة نفسها.. والذي يؤدي بها إلى تنكرها لكل من أخلص لها وتطلع لها وساعد في خلقها وبعثها.. فتبدأ الثورة في التخلص من هؤلاء الذين كان لهم الفضل في وجودها واحداً بعد آخر.. وتبدأ مشكلة كتابة تاريخها بعد اختفاء ممثليها وقادتها الرئيسيين من خشبة المسرح السياسي.. ومع كل شرور الثورة هذه إلا أنها تعد عملية حتمية.. وتعد كذلك لحظة مهمة في مصير كل شعب.. لكنها نادراً ما تنجح في خلق الإنسان الجديد..

والثورة الحقيقية والأصلية هي التي تؤدي إلى تغيير حقيقي في بناء الوعي وتغيير في الموقف الأساسي تجاه العالم الموضوعي..

وهذه الثورة هي وحدها الكفيلة بتحقيق الحرية.. فهي ثورة الروح والضمير.

مقتبسات من موقف بيرديائف من الثورة الروسية

إن أمير هذا العالم يحكم المجتمع الإنساني ويسيطر عليه بطريقة خاطئة زائفة.. ولهذا فإنه أصبح من الطبيعي أن يحدث التمرد على سيطرته هذه بين الوقت والآخر.

كانت الثورة مرحلة من مراحل مصيري الشخصي الخاص.. ولم تكن شيئاً مفروضاً.. فهي قد حدثت لي.. على الرغم من أن موقفي منها كان موقفاً نقدياً.. كما أني قاومت مظاهرها الشريرة.. والحق أن كل شخص مسؤول عن الثورة ومتضمن فيها.. وتأتي في المقدمة تلك القوى الرجعية في النظام القديم.. واعتقد أن الثورة كانت أمراً محتوماً وخليقاً بأن يحدث.. ولكنني لم أتبين قط ألوانها الوردية.. وإنما على العكس تنبأت أن قضية الحرية سوف تتعرض فيها للخطر.. أمام زهو المساواة الاجتماعية وسيادة العقل العادي والعقل الجمعي.

(*)- المرجع الأساسي: وثائق ندوة الجمعية المصرية للدراسات التاريخية: (الثورة والتغيير في الوطن العربي عبر العصور)، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ط1، 2005م.

أحمد سعيد شماخ

الخطر القادم

حال اليمن يعتمد اليوم على استيراد الغذاء والـدواء والكساء من الخارج مما يجعلها تتحمل أعباء كثيرة في التطور المتوسط والبعيد لتأمين احتياجاتها الاستهلاكية.

وتـذكـر بعض التقديرات والتقارير الاقتصادية أن كلفة استيراد الغذاء يفوق الناتج المحلي بسبب فشل السياسات الاقتصادية الرخوة وما تمر به البلاد من فوضى وحروب أهلية واختلالات أمنية طاردة للاستثمارات فضلا عن ارتـفـاع الأسعار العالمية التي ساهمت هي الأخرى في تعقيد الوضع والزيادة السكانية المتفاقمة من جهة أخرى .. فالتجارة الخارجية تتجاوز اليوم أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي تمثل المنتجات الصناعية منها نحو أكثر من 75% أما الصادرات اليمنية إلى الخارج فهي أساسا من المواد الأولية والتي من أهمها على الإطلاق هو النفط الخام، فالخطر اليوم لم يعد يهدد أسواقنا في الخارج المتمثل في منافسة السلع والمنتجات اليمنية غير النفطية بل امتد ذلك الخطر إلى أسواقنا المحلية في ظل وجود حمى المنافسة الخارجية لاسواقنا لسلع تعتمد على التكنولوجيا وعلى الأساليب الحديثة في الدعاية والترويج والتسويق فالخطر الحقيقي يكمن هنا في خسارة اقتصادنا الوطني وفي أسواقنا الداخلية في ظل تعميم مبدأ المعاملة الوطنية بالمثل للسلع والخدمات الأجنبية فتحرير التجارة وما سوف يؤدي إليه هذا التحرير من احتدام المنافسة والذي نتمنى فيه أن يكون هذا التحرير حافزا أمام صناعاتنا المحلية في رفع مستوى وجودة الإنتاج المحلي فالسياسات الجيدة دائما ما تكون هي التي تضمن أن تكون المنافسة دافعا لها للتطوير والتحسين في الصناعات الوطنية بدلا من أن تؤدي من الإجهاز عليها كما هو عليه الحال اليوم ومع دخول اليمن العضو 160 في منظمة التجارة العالمية والذي تزامن مع قرار الحكومة اليمنية في رفع الدعم عن المشتقات النفطية من 125 ريالاً يمنياً إلى 200 أي ما يعادل دولار واحد لكل لتر بنزين فضلا عن انعدام وندرة الخدمات الأساسية الضرورية كالكهرباء والمياه النقية وفقدان الأمن والأمـان وتراكم الأعباء والصعوبات على الاقتصاد اليمني وخصوصا على المنتجات الوطنية والتي سوف تحد من منافسة السلع الوطنية أمام السلع الواردة من الخارج، ورغم ذالك لاتزال الفرص سانحة أمام الصناعات اليمنية في أن تقوم الحكومة ومعها الصناعيون والزراعيون في تطوير الميزة النسبية والتركيز على سلع ذات التوجيه التصديري لأن المنافسة تؤدي دائما إلى الجودة والإتقان وفي اعتقادنا أن ذلك لن يأتي إلا من خلال وجود سياسات اقتصادية وزراعية واضحة تقوم على التخصيص والميزة النسبية وتركيز الجهود في إقامة صناعات ذات توجه تصديري كما فعلته العديد من دول آسيا، فالاقتصاد العالمي يسير اليوم بخطوات متسارعة نحو التغيير والترابط في الوقت الذي نحن نفقد فيه الكثير والكثير من ميزاتنا التنافسية واليمن معنية اليوم باللحاق بالركب العالمي في أن تستفيد من ميزاتها النسبية والتنافسية في مختلف المجالات والقطاعات التي تمتاز بها، ورغم كل تلك العوامل السلبية التي لحقت بالاقتصاد اليمني إلا أن السياسات المالية والنقدية أيضا قد ساهمت في عملية تعميق هذه الهوة باتخاذها جملة من السياسات التي أدت إلى إضعاف العملية الصناعية في البلاد خصوصا من خلال إصدارها سندات وأذون الخزانة منذ مطلع العام 1996م بنسبة فائدة قدرها 30% إلى أن تراجعت تلك النسب اليوم حتى وصلت إلى نحو 15% لأذون الخزانة و 10% للسندات الحكومية ومنذ بداية ما كان يسمى بالإصلاح الاقتصادي وحتى اللحظة والقطاع الصناعي والزراعي في تراجع مستمر.

إن انعدام الصلة بين عمليتي الإنتاج والتسويق سـوف يـؤدي حتما إلى غياب التنسيق والتوافق المعقول والمرن ما بين الطلب على السلع والمعروض منها وقد تسببت هذه الظواهر والقضايا المزمنة إلى استياء وتذمر المنتجين والمستهلكين معا .

يونس الحكيم

وثيقة الضمانات.... الحل الأمثل

الحقيقة التي يتغافل عنها كثيرون ويتوارى عنها البعض في أن المرحلة الحالية التي يعيشها الوطن والتي وصفت بالأخطر في تاريخ اليمن المعاصر برغم بلوغنا الدور النصف النهائي ولم يتبق لنا سوى خوض مواجهتين ((الاستفتاء على الدستور ؛ إجراء الانتخابات العامة))اللتان تبدوان سهلتين إن اعددنا العدة لهما ورفعنا الجاهزية المطلوبة والتزمنا بالخطة الإعدادية والتنفيذية التي وضعها الخبراء والفنيون والمختصون خلال المرحلة الإعدادية والتحضيرية التي استغرقت قرابة (التسعة أشهر) للتحضير والإعداد لها (اللجنة الفنية للإعداد للتحضير لمؤتمر الحوار) وقرابة (العشرة أشهر) للاحتكاك واكتساب الخبرة والمهارة وتطبيق الجمل التكتكة والتمركز بالمكان المناسب وخوض العديد من اللقاءت الودية والخروج بنتائج ايجابية (مخرجات الحوار الوطني) تمكنا للعبور إلى خطف بطاقة التأهل الوحيدة ولاشيء سواها والوصول إلى التصفيات النهائية المؤهلة لكأس اليمن الاتحادي الجديد ومحاولة إحراز المراكز المتقدمة والابتعاد عن التصنيفات السابقة التي تذيلناها خلال عقود في شتى مناحي الحياة وفي كل خطوطنا الدفاعية والهجومية وخط الوسط غير مستغلين عاملي الأرض أرض الخير والعطاء (أرض الجنتين) والجمهور (شعب الإيمان والحكمة) لتحقيق نتائج إيجابية تعكس عمقنا الحضاري والتاريخي القديم صاحب المراكز المتقدمة على أعتى الحضارات العالمية القديمة.

فبين الطموح هذا والتفاؤل لتحقيق إنجاز غير مسبوق تبدو العراقيل والمعوقات تمثل عائقا وتحديا كبيراً لبلوغ الدور المأمول في ظل أجواء غير طبيعية وأحداث بالجملة رافقت مرحلة التحول الكبير التي استغل البعض منها حكمة وصبر القائد الكبير والبعض استغل مرحلة التخبط والعشوائية والارتجالية تاركا خلفه أعباء المرحلة غير ملتزم بالخطة التكتيكية التي وضعها الفنيون (وثيقة الضمانات) كحل وبرنامج وحيد لاجتياز المراحل المتبقية من عمر المرحلة الحالية بالغة التعقيد.

فوفقا لمراقبين ومتابعين للتطورات والمستجدات التي رافقت كل المراحل السابقة وصولا بالاستعدادات النهاية لخوض بقية الاستحقاقات الهامة التي يرجئ المراقبون احتمالية إخفاقها لا سمح الله إلى عدم الالتزام التام بطبيق البرنامج الإعدادي والتنفيذي نصا وروحاً فيما يتعلق بالوثيقة النهاية للحوار ((وثيقة الضمانات)) فلم يلتزم الجميع بما ورد في نصوصها التي تجاهلها البعض وهي الحقيقة التي أشرت إليها في بداية مقالي وتغافل عنها الكثيرون راجمون بها خلف الحائط باحثون عن عصى سحرية وحلول آنية ووقتية لاتزيد الطين إلا بلة والوضع إلا تعقيدا وهذا ماناراه.

فأين المرتكزات ,الثلاث الأساسية والجوهرية التي تضمنتها وثيقة الضمانات وهي تتحدث عن (مجموعة المبادئ - المهام التنفيذية اللازمة- المؤسسات التنفيذية والتشريعة الحاكمة خلال المرحلة)فجموعه المبادئ تطرقت إلى الالتزام بالشراكة الوطنية (شركاء بوضع الأسس شركاء بالتنفيذ) فأين الشراكة الوطنية والمحاصصة مازالت طاغية كما تطرقت المبادئ إلى الحكم الرشيد، والمراجعة والتقييم المستمر لكل الضمانات، إحداث تغيير حقيقي وجذري تنعكس إيجابا على المواطن وحياته المعيشية، أن يكون المواطن هو محور العملية السياسية وطموحاته هو غايتها، التزام الوسائل الإعلامية بتبني خطاب إيجابي وبناء في دعم العملية السياسية.

فأين كل هذه الأطروحات من الواقع الذي نعيشه ولن أسهب في التعريج عليها لأن الصورة أبلغ من الكلمة.

أما فيما يتعلق بمهام الفترة فهي كثيرة ومتعددة ولعلي أستطيع أن أتطرق إلى بعض ما جاء منها في الوثيقة والمحدد انجازها بفترة لايتجاوز السنة وهي تشكيل لجنة صياغة الدستور والاستفتا عليه، التهييه لإجراء الانتخابات، تطبيق النقاط الـ??+??التوجيه إلى الدوائر الحكومية والنيابة العامة ومركز الشرطة بتطبيق القانون على الجميع، التحقيق في انتهاكات العام ????، إطلاق سراح المعتقلين على ذمة الثورة الشبابية والحراك، منع المظاهر المسلحة، العمل علي منع جميع النزاعات المسلحة، استكمال هيكله الجيش هذه كأبرز ماجاء في الوثيقة فما الذي نفذ منها بل زادت الأوضاع سوءاً واشتدت المواجهات والنزاعات المسلحة وهي الآن على مشارف صنعاء تهدد الأمن والسلم الاجتماعي وهذا بسبب عدم تنفيذ هذه الوثيقة التوافقية التي خطت أحرفها أنامل يمنية أما ما جاء بالوثيقة فيما يتعلق بالمؤسسات التنفيذية والتشريعة الحاكمة خلال المرحلة التي حددتها الوثيقة بثلاث مؤسسات فقط لاغير :الرئاسة - الحكومة -المؤسسة التشريعية (?- توسيع الشورى ((جانب تشريعي)?-هيئة الرقابة ((جانب رقابي))وهاتان الهيئتان بديلتان عن البرلمان في التشريع والرقابة والذي كان يمثل البرلمان المنتهي فترته عائقا أمام الحكومة واحد أدوات النظام الذي خرج الشعب لإسقاطه أضف إلى هذا إسناد المهمة التنفيذية بحسب الوثيقة إلى الحكومة والرئاسة فقط هو تغييب تام وإلغاء مباشر لبعض السلطات التنفيذية الأخرى مثل السلطة المحلية التي هي الأخرى تمثل عائقاً كبيراً أمام الحكومة في ظل أغلبية يحكمها حزب غير مؤمن بالتغيير.

فهذه كل العوائق والصعوبات والاختلات مجتمعة قد ساهمت بشكل أو بآخر في تردي الأوضاع الأمنية والمعيشية والتي يرجعها المتابعون للشأن اليمني إلى عدم الالتزام الكلي أو حتى الجزئي في تنفيذ وثيقة الضمانات التي تمثل الحل الأمثل للخروج باليمن إلى بر الأمان وعلى الجميع أن يدرك هذا وأن يدرك أن البحث عن وصفات أخرى غير ماارتضاه وتوافق عليه المتحاورون ما هو إلا مضيعة للوقت ومدعاة للندم وانقلاب صريح وواضح على الإجماع الوطني الذي حظي بتأييد إقليمي ودولي ومن شذ شذ في النار.

عارف الدوش

قبل انفراط مسبحة التعايش

اليمنيون نخب قبلية مدنية وعسكرية مثقفون وعمال وفلاحون وموظفون وبدون أعمال يتسكعون في الشوارع ومخيمات الحشد والحشد المضاد رجالاً ونساء نصف متعلمين وأميين يدركون أن الهوامير الكبار " القطط السمان" والهبارون لثروات الشعب وأصحاب مشاريع السيطرة على الحكم يتصارعون على كعكة الحكم وأغلبية ساحقة من أبناء الشعب في حالة من البؤس والفاقة يتمترسون هنا وهناك اعتقاداً منهم أن من يتحدث عنهم وباسمهم سينقذهم مما هم فيه ؟

قلنا وقال غيرنا وكتبنا وكتب غيرنا أن البلاد والعباد تساق إلى محارق التقسيم والتفكيك والحروب الطائفية وأنها ستتحول إلى معكل طائفي يضاف إلى المعامل الأخرى في المنطقة (لبنان والعراق) لكن كمن يسكب ماء في قربة مقطوعة ولا زال الحال اكتبوا صيحوا كما تشاءون ونحن نعمل ما نشاء.

لقد خسرنا الكثير من الوقت والرجال والجهد والمال ونحن ندور في فلك العناد والتمترس والمراهقات والحشد والحشد الآخر كلما قلنا عساها تنجلي قالت الأيام هذا مبتداها منذ الثورة الأولى 48 مروا بثورة 26 وفك حصار السبعين يوماً لصنعاء والوحدة وثورة فبراير 2011 وما نحن فيه اليوم كل ذلك نتاج ما مررنا فيه أو ما أشبه الليلة بالبارحة .

من ثورة سبتمبر وأهدافها وحصار السبعين يوماً لصنعاء وما لحق ذلك من حرب وقصف ورعب ونعرات طائفية وحشد قبائل مسلحة واقتحام للعاصمة واصطفاف معسكرات مع وضد ونحن فكان أغسطس 68 المشؤوم ونحن نعيش اليوم انقساماً مشابها مع تغيير الوجوه والنخب لكن القبائل المسلحة هي القبائل المسلحة لم تتغير فمرة تغيير على العاصمة صنعاء لحرب الحركيين القوميين أنصار عبد الناصر والماركسين حلفاء دولة الجنوب ومرة تغيير على العاصمة لإسقاط الحكومة والجرعة وانقاذ الشعب فالقبائل المسلحة لديها انقاذ الشعب لا يتم إلا بالسلاح والحشد والتهديد بالرعب هي تتصور أن ذلك هو إنقاذ للشعب.

وها نحن اليوم منقسمون مرة أخرى مع وضد وهناك حشد وحشد مضاد بنادق وبنادق مضادة جيش منقسم قبائل منقسمة سلاح منقسم منقسمون بالحق والباطل نتفنن بالشعارات ونتحدث باسم الشعب كلنا مع الشعب والشعب معنا وكل طرف أو أطراف أو حلفاء يقولون هم الشعب والآخـرون قلة وفي ذروة الفورة نقول لمن اختلف معنا " شرذمة " والأوصاف كثيرة نرددها منذ أكثر من نصف قرن (ملكيون – جمهوريون – حركيون قوميون - ماركسيون – قوى ثالثة – نصف ثورة – نصف جمهورية – نصف ملكية – رجعيون – تقدميون – أذناب الاستعمار – سلاطين - موالون وعملاء للرياض – موالون وعملاء للقاهرة وموسكو – موالون وعملاء للرياض – موالون وعملاء لطهران –زيود – شوافع – سنة – شيعة – دواعش – روافض) نتبادل الأدوار لقهر بعضنا البعض وقتل شبابنا ورجالنا بدم بارد والمبررات كثيرة والغطاء نصنعه لنرتكب جرائمنا تارة باسم الجمهورية وتارة باسم الملكية وتارة أخرى باسم تصحيح مسار الثورة وتارة باسم المصالحة وتارة أخرى باسم الوحدة وتارة باسم الشرعية وها نحن على وشك الدخول في حرب الجرعة.

مسكين هذا الشعب كلهم يدعون أنهم يحكمون باسمه ويقتلون باسمه – بفتح الياء - ويقتلون باسمه – بضم الياء – في سبتمبر قال الثوار أنهم الشعب وتحارب اليمنيون ثمان سنوات باسم الشعب وكل طرف يدعي انه هو الشعب وفي حصار السبعين كان الشعب حاضراً لدى المتحاربين المدافعين عن صنعاء والمحاصرين لها ودارت معارك شرسة وبعد انتصار المدافعين عن صنعاء انفجرت ما نسميه " أحداث أغسطس الدامية " معارك طاحنة في العاصمة دبابات ومدفعية وبقرت بطون واغتيل يمنيون ابطال ومنهم من غدر وقتل وسحل " عبد الرقيب عبد الوهاب ورفاقه "

إننا نثير الفوضى تحت مسميات عديدة بعضها متناقض وأعوج لقد خسرنا الكثير من الوقت والجهد في صراعات عقيمة لم تثمر شيئا والأولى بنا أن نتكاشف و نتصالح ونتحاور لقد عول الكثيرون على مؤتمر الحوار الوطني ونتائجه وها نحن اليوم نريد الانقلاب على مخرجات الحوار نحشد بعضنا البعض لنتحارب ثم سنعود بعد أن تسيل الدماء ننادي بتسوية جديدة تنتج نظاماً جديدا وأطرافا أخرى.

غارقون أنتم أيها العدميون والمبندقون في تبادل التهم وتحميل المسؤولية ومستعدون للطلقة الأولى لكن كما قالوا لكم في كل الحروب منذ ثورة 48 إلى اليوم أن المنتصر مهزوم وان السلاح والحلول العسكرية لا تنتج سلاماً وتعايش وإنما تنتج احقاداً وجولات جديدة من الحروب والدم ولهذا تنازلوا لبعضكم البعض دون إقصاء وعنجهية وتخوين فنحن في مركب واحد متصدع سنغرق كلنا، صحيح نشوة المبندقين تخدعهم بوهم الانتصار لكنهم في الأخير مهزومون فلن يقضي البندق على الجوع ولن تتحول الرصاص إلى خبز فاعقلوا وعودوا إلى مخرجات الحوار ولا تتجاوزوها لأننا هذه المرة سينفرط عقدنا كالمسبحة وسمعتم الشيخ أمين العكيمي مهددا بجمهورية وحضرموت على وشك وعدن تنتظر قتال صنعاء لتعلن موقفا وغيرها.

وأخيراً : نحن مع التظاهر ومع الاعتصام ومع ممارسة الضغوط على حكومة لا تسمع ولا تتعض ولا تفهم ولكن على طريقة" المهاتما غاندي" مارسوا حقوقكم بدون تهديد ووعيد واستعراض عضلات وتبادل اتهامات وتجييش لن تنتصروا أيها المبندقون ولن تصلحوا – بضم التاء - الب